

حماية الأطفال من التسوّل



www.balagh.com

عرفت الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل، لسنة 1989، لأول مرة، الطفل، على أنه: (كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشرة، ما لم يبلغ الرشد قبل ذلك، بموجب القانون المنطبق عليه)، ومعنى ذلك؛ أنه لا بد من توفر شرطين، لكي نسمي الشخص طفلاً، وهما: 1- ألا يكون قد بلغ سن الثامنة عشرة، 2- ألا يكون القانون الوطني قد حدد سناً أقل من ذلك.

وعُرف التسول (لغة)، أنه (تحسين الشيء وتزيينه وتحبيبه إلى الإنسان ليفعله أو يقوله)، وسوّلَ لـهُ الشيطان أي أَعْوَاهُ، قالَ تَعَالَى (الشيطان سَوَّوْ لَ لَهْمُ وَاَمْ لَ لَهْمُ)، وهذا يعني أن المعنى اللغوي للتسول يدور حول الاسترخاء، والإغواء، وتحسين الشيء القبيح وتزيينه للإنسان ليقوله أو يفعله.

وعُرف التسول (اصطلاحاً)، أنه (امتهان طلب المال من الناس، بأي وسيلة كانت، دون مسوغ شرعي)، ومعنى (الامتهان) أي جعل التسول وسؤال الناس مهنة وحرفة للمتسول، ويستمر على فعلها، وبهذا القيد؛ يخرج من يطلب الناس لمرة، أو مرتين، أو لحاجة معينة، ثم ينتهي. ومعنى (طلب المال) هو طلب كل شيء متقوم وله قيمة، ويخرج بهذا القيد من يسأل العلم، ومن ينشد الضالة وغيرها. ومعنى (من الناس) أي من كل البشر، فالمتسول لا يفرق بين غني ولا فقير، ولا بين عربي أو أعجمي، بل همه الحصول على المال، وجمعه. ومعنى (بأي وسيلة كانت) أي إن المتسول يسلك أي وسيلة للحصول على المال من الناس، فقد يعرض جراحه أو آفاته، أو يستخدم عبارات يستعطف بها الناس، فوسائلهم كثيرة، ومتطوّرة، تختلف باختلاف الأزمان والأماكن. ومعنى (دون مسوغ شرعي) أي إن تسوله هذا، وطلبه للمال من الناس، لا يستند إلى

وهناك بعض الألفاظ التي تطلق على التسول، ويراد بها فعل التسول أيضا، ومنها لفظ (الاستجداء)، وهو من الجِدَى، بكسر الجيم، والجَدْوَى العطية، والاستجداء الطلب. ولفظ (السؤال)، وهو من الفعل سال، والسؤال الطلب، ولفظ (الشحاذة)، وهو من الفعل شَحَذَ، وهو الإلحاحُ في السؤال.

فالتسول في الواقع هو (الوقوف في الطرق العامة، وطلب المساعدة المادية من المارة، أو من المحال، أو الأماكن العمومية، أو الادعاء أو التظاهر بأداء الخدمة لغيره، أو عرض بعض الألعاب البهلوانية، أو القيام بالأعمال التي تتخذ شعاراً لإخفاء التسول، أو المبيت في الطرقات، وبجوار المساجد والمنازل، وكذلك استغلال العاهات، أو استعمال وسيلة أخرى من وسائل الغش، لاكتساب عطف الجمهور)

والأطفال، والنساء، والرجال من كبار السن - في الغالب - هم من يمارسون التسول والاستجداء والسؤال، أو يُستخدمون في هذا العمل الدنيء، لمصلحة الغير ممن يستفيدون منه. إذ يستغلُّ ضعاف النفوس، الأيتام والمشردين للتسول، مقابل توفير مأوى لهم في مكان ما، وتستغل عصابات التسول النساء والأطفال المشردين، بنسبة أكبر من الرجال والشباب لاستعطاف الناس، وحثهم على دفع المال، وفي نهاية اليوم يحمل المتسولون المال لمرووسيهم مقابل توفير الطعام والمأوى لهم. فقط كشفت دراسة أعدها (المركز العراقي لحقوق الطفل) أن الأطفال الذكور يشكلون نسبة 56% من المتسولين مقابل 44% من الإناث، ومعظم المتسولين تربطهم صلة قرابة بالمرافقين لهم، وبعضهم يتم استئجارهم مقابل مرتبات أسبوعية أو أجور يومية.

يروى بعض الناشطين الاجتماعيين بعض القصص التي تعاملوا معها أثناء عملهم التطوعي قائلين: إن بعض الصبية المشردين وقعوا ضحية لعصابات السرقة والمخدرات، إذ يقومون باستغلال صبية في أعمار صغيرة لتنفيذ عمليات سرقة خفيفة، أو رصد ومراقبة الأماكن التي تريد العصابات سرقتها، كما أن بعضهم يتم استغلاله في توزيع المخدرات إذ لا يتم الشك بهم أو ملاحظتهم لحدثة سنهم، وهو ما يهدد بخطر كبير على مستقبلهم وعوائلهم، وتضيف أن بعضهم يعتبرون أنفسهم مضطرين لممارسة هذه الأعمال المنافية للقانون من أجل إعالة عوائلهم والإنفاق عليهم، لصعوبة الوضع المعيشي للكثيرين منهم.

للتسول أسباب ودوافع كثيرة، تختلف باختلاف العصور والأزمان، ومنها: الفقر والحاجة: إذ يعد الفقر والحاجة سببا من أسباب انتشار هذه الظاهرة؛ حيث أن الإنسان الفقير يسعى من خلال التسول إلى تأمين وسدِّ احتياجاته من قوت وغيره. ومنها بطالة: أي عدم وجود العمل أو تركه لسبب ما، مما يدفع العاطل عن العمل إلى الحصول إلى احتياجاته من خلال فعل التسول أو الاستجداء، ومنها: المشاكل الأسرية والاجتماعية؛ حيث تعدُّ المشاكل الأسرية، والاجتماعية من الأسباب المعاصرة للتسول، فالمشاكل التي تحدث في الأسرة، وما ينتج عنها من تفكك أسري، كلها دوافع لممارسة التسول والاستجداء، كما أن المشاكل الاجتماعية والأزمات التي تحدث هي دوافع لزيادة ظاهرة التسول.

كذلك تعد الحروب والنزاعات الداخلية سببا مباشرا أو غير مباشر لحصول ظاهرة التسول، ولاسيما (النزوح)، أي انتقال بعض الناس من مكان إلى مكان آخر، بسبب تلك الحروب والنزاعات، مما يتسبب في فقدان مصدر رزقهم، ولا يجدون مصدرا للرزق في مكان نزوحهم إلا التسول والطلب المال من الآخرين. ومنها أن التسول أصبح مهنة لفئة معينة من أبناء المجتمع؛ حيث إن هناك فئة معينة من المجتمع جعلت التسول والاستجداء مهنة يعيشون عليها، وهي وسيلة لكسب الرزق، فيعلمون أطفالهم عليها منذ الصغر، ويتوارثونها جيل بعد جيل، حتى أصبحت عادة وعرف متأصل عندهم. وقد تكون (سهولة التسول) في منطقة ما أو بلد ما، من الدوافع لظهور وانتشار هذه الظاهرة، إذ إن المتسول لا يبذل جهدا كبيرا في فعل التسول، وهذا الفعل لا يتطلب مستلزمات، فهو مهنة تدر المال، بلا أي مجهود.

ولا شك أن ممارسة التسول أو الاستجداء في الشوارع والاماكن العامة، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، سواء كان المتسول طفلاً أو امرأة أو رجلاً كبيراً أو معاقاً، يترك آثاراً وخيمة على المتسول نفسه، وعلى أسرته، وعلى مجتمعه المحلي، فمن آثار التسول أنه يحط من كرامة الإنسان المتسول، لأن جميع وسائل التسول والاستجداء وسائل تعد مهينة للكرامة، وأنه يعرض المتسولين من الأطفال والنساء إلى الاستغلال، وبخاصة الاستغلال الجنسي والمادي، فكم من جريمة زنا، أو اغتصاب، أو سرقة، كانت ورائها ظاهرة التسول. واكتساب الأطفال والبالغين سلوكيات وممارسات غير مرضية، كالإدمان، والتدخين، وغيرها.

فقد أكدت بعض الدراسات أن 90% من المتسولين والأطفال العاملين يتعاطون التدخين في محاولتهم لتقليد الكبار، والأخطر من ذلك الإدمان على المخدرات المحلية المتوفرة في الأسواق مثل استنشاق مادة التنر والبنزين والسيكوتين، وكذلك أنواع الحبوب المخدرة المختلفة التي تباع في الأسواق الشعبية كستيلازين وأرتين.. الخ.

وهذا الأثر يعد من الآثار الخطيرة جداً على الأفراد، وعلى المجتمع بأكمله، فالمتسول بيئة خصبة ومناسبة لتخريج فئة ذات سلوكيات تتعارض مع القيم المجتمعية والدين، وتؤدي بالنتيجة إلى تدهور المجتمع، وتشرذم كثير من الأطفال والبالغين، واعتيادهم النوم في الشوارع والمساحات العامة، وهذا أيضاً مشاهد، فالمتسول لا يهتم على أي شيء جلس، أو على أي شيء نام، فبسبب هذه الظاهرة أصبحت المساحات العامة، وكثير من المنزهات والحدائق مأوى للمتسولين، وخاصة من صغار السن.

من المؤكد أن ظاهرة تسول الأطفال، والنساء، وبعض كبار السن، والمعاقين، لها أسباب ودوافع مختلفة، وهي تبدأ من الأسرة، والمدرسة، والمجتمع المحلي، ومن المؤكد أن آثارها لا تقتصر على المتسول وحده، ولا على أهله وأصدقائه، ولا على مجتمعه المحلي، فحسب، بل على المجتمع والنظام بأسره.

وعليها؛ فإن الحد من ظاهرة تسول الأطفال، والنساء في الشوارع والطرق والأسواق، صحيح أنها مسؤولية المجتمع كله، حيث إن ظهور أطفال، أو نساء، أو معاقين، يلجئون إلى الأماكن العامة، والشوارع الرئيسية، ويتخذونها مكاناً للتسول هي مؤشرات سلبية على وجود مشكلات حقيقية في بنية النظام المجتمعي والسياسي والاقتصادي. لكنها مسؤولية الحكومات أساساً، وليست مسؤولية فرد أو جهة بعينها. لماذا؟ لأن تسول هؤلاء -بغض النظر عن الأسباب- أضحت ظاهرة سلبية، تنتشر بسرعة ملحوظة، وهي بحاجة إلى إيجاد حلول واقعية لها، بمعزل عن مسبباتها الأخرى.

وإذا كان الأمر كذلك وهو كذلك، فإن على مؤسسات الدولة المدنية والأمنية أن تكون مستعدة لتلطف مثل هذه الإفرازات المجتمعية السلبية، لا أن تقف متفرجة عليها، وهي تنتشر في مساحات أوسع، وفضاءات أكبر، وتتحول إلى بؤر فساد يصعب استئصالها.

ويمكن إنجاز هذه المهمات من خلال تأليف فريق عمل متكامل من الجهات الحكومية ذات العلاقة في كل منطقة من مناطق البلاد، تتولى إنقاذ هؤلاء الأطفال والنساء وكبار السن من ممارسة التسول والاستجداء من خلال توفير أماكن ملائمة لهم، وتوفير احتياجاتهم من أكل وشرب، وتعليم وصحة، ومال، واحتياجات أخرى لهم ولأسرهم.

وقد اقترح بعض ذوي الاختصاص مجموعة من الحلول يمكن أن تنهي هذه الظاهرة أو تحدّ منها في العراق، وهي كما يلي:

1. على وزارة التخطيط؛ لاسيما الجهات المختصة والدوائر الإحصائية إجراء المسوحات الإحصائية الدقيقة، وبشكل منتظم، وتقديم دراسة كاملة عن الأطفال المتسولين، لغرض وضع الآليات الصحيحة

والمناسبة لعلاج هذه الظاهرة.

2. على وزارة التربية؛ إلزام الأطفال على الالتحاق بالمدارس لانتشالهم من حالات التسول، وتشجيعهم على الانخراط في المدارس، لاكتساب الثقافة الصحيحة، والابتعاد عن السلوكيات التي يكتسبها الطفل من الشارع.

3. على وزارة العدل؛ إصدار التشريعات اللازمة للحد من مزاوله التسول، وخصوصاً للأطفال، سواء التسول العلني أو المخفي (البائعون الجوالون في الساحات والطرق العمومية ومراكز العبادة وغيرها)، إضافة إلى التعهد بعدم ممارسة تسول الأطفال ومحاسبة رب العائلة الذي يدفع بأبنائه لامتهان التسول، ووضعه تحت المسألة القانونية.

4. على وزارة العمل والشؤون الاجتماعية؛ رفع مستويات حصة الفرد الواحد من الدخل القومي، والحد من الفوارق في مستويات الدخل بين الأفراد، وتقليل الفروقات النسبية ضمن برنامج تنموي يساعد على ذلك، كما حصل في كثير من دول العالم والتي كانت تعد من الدول الفقيرة.

5. على وزارة الداخلية؛ القضاء على العصابات الإجرامية التي تستغل الأطفال في مزاوله التسول وأمور إجرامية أخرى. حيث إن هذه الظاهرة الخطيرة تخفي خلفها طواهر أشد خطراً، منها تجارة الأعضاء البشرية، والمخدرات، والدعارة، واستغلال الأطفال حتى في أعمال العنف. وهذه الظاهرة تهدد النسيج الاجتماعي العراقي على المدى القريب والبعيد.

6. على وسائل الإعلام؛ التوعية الإعلامية الشاملة، وتسليط الضوء على أهم الانتهاكات والمشاكل التي يتعرض لها الأطفال، فضلاً عن إبراز الجوانب المضيئة في تأهيل أطفال الشوارع وتحويلهم إلى أفراد نافعين في المجتمع.